

لا يعارض واحد وان ثبت بالقياس ان هذا العارض لا يرفعه
كما في الغصنة فهو قرض بصورة محال الباغي مثلا فاجاب
بان الدافع على الخرف بهذا بيان ان علة الحكم في صورة النقص
على الخرف ويمكن ان يتكلف في ان تصير هذه المسئلة نظيرا للدفع
بالحكم ووجبه ان يراى بالحكم عدم منازاة حل الاتلاف العمرة
وهذا الحكم ثابت في الجملة المتأهل قياسا على الحظنة فهو قرض
عالم الباغي الحلال الاتلاف ثابت فيه وعدم منازاة العمة
غير ثابت لان الثابت فيه منازاة حل الاتلاف العمرة
فاجاب بان منازاة حل الاتلاف العمرة غير ثابت فيه
لان العمرة تنتفي في مال الباغي بحل الاتلاف بل انما التفتة
للمبيع هذا غاية التكليف ومع هذا لا يوجد النقص في هذه
المسورة لان النقص وجود العلة مع محله الحكم وهو الاتلاف
لاحبا المصحة ليس علة لعدم منازاة العمة لثبوت حل
الاتلاف في مال الباغي مع المنازاة فلا يكون نقضا ولا يصل
هذه المسادات في الامثلة الثلاثة او رد من الاخر في
المتن فقال وان اورد للدفع الحكم مثلا او مع القيام
الى الصلاة مع خروج النجاسة علة لوجوب الوضوء فيجب
في غير السبيلين فهو قرض بالتميم ايجبي صورة عدم القدرة
على الماء يوجد القيام الى الصلاة مع خروج النجاسة ومع ذلك
لا يوجب

لا يوجب الوضوء فخرج عدم وجوب الوضوء فيه لكن التيمم خلف
عنه متفادا لما لا نسلم عدم وجوب الوضوء في صورة عدم
الماء بل الوضوء لكن التيمم خلف عنه الرابع الدفع بالقرض
مخو خارج نجس فهو قرض بالاستحاضة فنقول القرض التسوية
بين السبيلين وغيرهما فان يحدث ثم تملك اذا استبرأ به لم يفتا
فكذلك هنا ثم اعلم ان تيسر الدفع ايجد في النقص بهذه الطرق فهنا
والا فان لم يوجد في صورة النقص مانع فقد بطل العلة وان
وجد المانع فلا يمكن بعض اصحابنا ان يقولوا العلة توجب هذا
لكن تختلف الحكم المانع فمنه المخصص للعلة ونحن لانقول به
بل نقول بان عدم الحكم لعدم ماهو العلة حقيقة ثم جعل
عدم المانع حجرا للعلة او شرط لها اهم في جوان التخصيص
القياس على الادلة العقلية والثابت بالاستحسان عطف
على قوله القياس على الادلة العقلية فانه محض وعرض
القياس ولان التخلف قد يكون لعناد العلة وقد يكون
لما نفع كما في العلة العقلية وذكرنا ان الجملة ما يوجب عدم
الحكم خمسة المسطور في كتبنا انه ذكر القابلون بتخصيص
العلة ان المانع خمسة كون عدلت عن هذه العبارة لما
سبب في مانع من النفع والعلة كالقطع الوتر في الرمي
وكسج الحرام من تمامها كما اذا حال بينه فلم يصب لستم بعد الخراج

Copyright © King Fahd University